

الإمارات: ارتفاع صافي الاحتياطي بالعملة الأجنبية 2.42 في المئة



التي زادت بنسبة 3.1% (حوالي 11.036 مليار درهم)، خلال شهر فبراير الماضي.

في المقابل تراجع حجم تدفق الودائع خلال شهر فبراير الماضي، إلى 14.677 مليار درهم بانخفاض 18.2%، مقارنة مع 17.922 مليار خلال شهر يناير الماضي. كذلك شهد إجمالي أصول البنوك العاملة في الدولة تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.2% خلال فبراير الماضي، ليصل إلى 2.909 مليار درهم، منها 709.79 مليار درهم، أصول أجنبية ارتفعت بمقدار 157 مليون درهم.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

كشفت المصرف المركزي الإماراتي عن ارتفاع إجمالي صافي الاحتياطي الدولي بالعملة الأجنبية في الدولة 2.42% (حوالي 10.293 مليار درهم)، خلال شهر فبراير (شباط) الماضي إلى 434.32، منها 356.81 مليار درهم صافي الاحتياطي الدولي لدى المصرف المركزي، الذي زاد 3.9% بمقدار 13.413 مليار درهم، و77.5 مليار درهم صافي الاحتياطي الدولي بالعملة الأجنبية لدى البنوك، حيث تراجع هذا الصافي 3.9% خلال فبراير الماضي.

وارتفعت أصول المصرف المركزي خلال فبراير (شباط) مقارنة مع يناير (كانون الثاني) الماضي بنسبة 3.1%، لتصل إلى 414.381 مليار درهم، منها 361.92 مليار درهم إجمالي الاحتياطي بالعملة الأجنبية

"موديز" تتخوف من تأثير الأزمة السياسية على الاقتصاد الجزائري



استمرار التوترات السياسية لفترة طويلة إلى تقاوم هذا التباطؤ. مع الإشارة إلى أن إنتاج الجزائر من النفط والغاز بحسب "موديز" لم يتأثر بالاضطرابات التي تشهدها البلاد.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

حذرت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني، من أن تعمق الأزمة السياسية في الجزائر التحديات الاقتصادية والمالية ما سيشكل خطراً على التقييم الائتماني للجزائر.

وتوقعت أن يضغط استمرار الضبابية لفترة طويلة على الآفاق الاقتصادية للبلاد التي تدهورت بشكل ملحوظ منذ الهزة التي شهدتها أسعار النفط في 2014، حيث زاد عجز الموازنة في الجزائر لما يفوق 15% من الناتج المحلي الإجمالي بعد انهيار أسعار النفط في 2014، وأحجمت الحكومة عن تطبيق إصلاحات مالية صعبة، كانت ستسمح للبلاد بالتكيف مع انخفاض أسعار الخام، خشية إثارة سخط شعبي.

ويبقى عجز الموازنة عند ما يقدر بـ 7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 على الرغم من ارتفاع أسعار النفط في الأونة الأخيرة.

وأعلنت "موديز" عن أن تراجع إنتاج (النفط) المرتبط بتأجيل مشروعات استثمارية، بدأ في التأثير سلباً على النمو، حيث من المرجح أن يؤدي

■ المجلس الاقتصادي والاجتماعي يرفع قيود الجباية والضريبة على المبادلات التجارية



وحدة الصف والجهد وتكامل الرؤى والقرار المشترك والتوظيف الأمثل لقدرات وثروات منطقتنا العربية والتي تعتبر من بين أغنى مناطق العالم حضارياً وطبيعياً وبشرياً.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

كشف وزير التجارة التونسي عمر الباهي، عن إقرار وزراء التجارة والاقتصاد العرب خلال اجتماعهم بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تفعيل رفع قيود الجباية والضريبة على المبادلات التجارية تطبيقاً لاتفاق احترام قواعد المنشأ المبرم بين البلدان العربية،

الباهي، وبوصفه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية، دعا إلى "وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشؤون الاقتصادية والمالية وتعزيز التنمية العربية الشاملة في إطار اقتصاد عربي متطور ومتربط ومتوازن".

ولفت إلى أنّ "اقتصادات المنطقة تأثرت بمراحل الانكماش الاقتصادي التي مرت بها عدة دول، في وقت تشكلت فيه كيانات اقتصادية كبيرة في العالم"، مشدداً على "ضرورة الاستفادة من اتفاقيات تيسير وتنمية التبادل التجاري وبناء كتل اقتصادية عربي له مكانته في الساحة الاقتصادية العالمية".

واعتبر الباهي أن كسب المنطقة العربية للرهانات الاقتصادية يتطلب

■ الدين القومي في الأردن يبلغ حدود مليار دولار



ويختلف هذا المعيار عن الدين العام المنشور في نشرة مالية الحكومة العامة الصادرة عن وزارة المالية، إذ إن مفهوم الدين العام المنشور في النشرة يتضمن دين الحكومة المركزية ضمن الموازنة العامة، ودين الوحدات الحكومية المكفولة من الحكومة، ولا يشمل ديون القطاع الخاص، وبما يتماشى مع قانون الدين العام وإدارته رقم 26 لسنة 2001 وتعديلاته، وبحسب المعايير الدولية لنشر البيانات المالية الدولية.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

أعلنت وزارة المالية الأردنية، عن بلوغ إجمالي الدين القومي حتى نهاية العام الماضي 63.8 مليار دينار أردني (نحو 89.8 مليار دولار). وبحسب الوزارة بلغ إجمالي الدين العام نحو 28.3 مليار دينار، منه نحو 25 مليار دينار دين الحكومة المركزية (موازنة)، ومبلغ 3.3 مليارات دينار ديناً مكفولاً من قبل الحكومة.

ويشمل هذا الدين حسب وزارة المالية، الدين الخارجي الحكومي والقطاع الخاص بنهاية عام 2018 بنحو 22.2 مليار دينار، وصافي الائتمان المصرفي المحلي الممنوح للحكومة والقطاع الخاص 35.2 مليار دينار، والدين الداخلي من مصادر غير مصرفية 6.4 مليارات دينار.